



عمان في 2016/05/16

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمان - الاردن

تحية وإحتراماً وبعد،،،

يسرني أن أرفق لكم نسخة من محضر إجتماع الهيئة العامة العادي للشركة الاستثمارية
القابضة للمغتربين الاردنيين المنعقد بتاريخ 2016/04/28.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

المدير المالي
محمد الحواش



هيئة الأوراق المالية الدائرة الإدارية / الديوان
١٧ أيار ٢٠١٦
65416
الرقم المتسلسل
8/11/12
الجهة المختصة



ثالثاً: سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.

تلا السيد ابراهيم حمودة – المهنيون العرب تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والذي خلا من اية تحفظات وتمت المصادقة عليه بالاجماع.

رابعاً: مناقشة الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31.

بعد فتح باب مناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية العمومية؛

تسأل المساهم د.محمد صالح جابر عن سبب وجود لجنة ادارة للشركة بدلاً من اعضاء مجلس الادارة المعروفين وان هذا يعني وجود وضع غير صحيح.

اجاب السيد غسان ضمرة – رئيس لجنة الادارة انه بموجب كتاب من سعادة مدعي عام عمان قام مراقب عام الشركات بموجب كتابه المؤرخ في 2016/04/06 بكف يد اعضاء مجلس الادارة عن ادارة الشركة وتعيين لجنة الادارة بموجب القانون لتسير اعمال الشركة الى ان تزول اسباب تعيين تلك اللجنة.

وقد اشار السيد جمال ابو نحل ان هذا الاجراء قد اضر بسمعة الشركة وادى الى التشهير باعضاء مجلس ادارتها بدون وجه حق ، وانه يتمنى على لجنة الادارة المؤقتة ان يكون لها رأي في الموضوع طالما ان جميع مستندات الشركة تحت تصرفها مما يمكنها من الوقوف على حقائق الامور وفيما اذا كان هناك خطأ ما يبرر كف يد المجلس.

وقد اكد المساهم الدكتور محمد صالح جابر ثقته الكاملة بامانة واخلاص مجلس ادارة الشركة السابق واعداد حساباتها بكل شفافية ووضوح ، وتفهمه للأسباب التي منعت الشركة من عدم المساهمة والاكتتاب باسهم زيادة راس مال بنك ترست الجزائر والتي تمثلت اساساً بعدم توفر السيولة المالية من جهة ورغبة المجلس في عدم تركيز اموال واستثمارات الشركة في استثمار محدد ، غير انه تسأل عن السبب وراء عدم حصول الشركة على تعويض او ربح من الشركة القطرية العامة نظير تخليها عن حق الاكتتاب باسهم زيادة راس مال بنك ترست الجزائر اسوة بما هو حاصل في بورصة عمان في مثل هذه الحالات .

وقد اوضح السيد روجي الترهني ان عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر قد لا تتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة، وان بيع حق الاكتتاب باسهم زيادة راس مال اي شركة مدرجة في السوق المالي غير معمول به علماً بان بنك ترست الجزائر هو الاخر غير مدرج في البورصة الجزائرية وان اسهمه غير متداولة باعتباره شركة مساهمة مقفلة ، وان دور الشركة القابضة قد انتهى عملياً باشعار البنك بعدم رغبتها في الاكتتاب باسهم زيادة راس ماله ولم تتدخل في اختيار المساهم الذي سيحل محلها في اكتتاب تلك الاسهم ودفع قيمتها من امواله الخاصة ، وازداد بان بيع وشراء حق الاكتتاب في بورصة عمان (على سبيل المثال) قد بدأ منذ حوالي ثلاث سنوات فقط ولم يكن معروفاً قبل ذلك.



المساهم ناجي عبد الوهاب ابو حجلة .

اكّد على حق المساهمين في الشركة الإستثمارية القابضة في الاككتاب بالاسهم التي تخلّت عنها الشركة وان القانون يمنع ان يتم دفع ثمن الاسهم من مساهم في دولة اخرى مثل قطر بل ان ثمن الاككتاب في الاسهم التي تخلّت عنها الشركة القابضة يجب ان يدفع من الشركة الإستثمارية القابضة وليس من الشركة القطرية العامة.

وقد طلب السيد غسان ضمرة من السيد روي الترهني توضيح الامر للسيد ناجي ابو حجلة ، فاجاب (بانه اذا فهم ما كان يقصده السائل على وجه الدقة) فان بنك ترست الجزائر وافق على منح رخصة مزاولة العمل للبنك عام 2002 بعد تمحيص وتدقيق شديدين لمؤسسي البنك الاصليين ولم يوافق منذ ذلك التاريخ على دخول اي مساهمين جدد او حتى زيادة حصة مساهم على حساب مساهم اخر ، طالما كان من حقه - بنك الجزائر المركزي - ممارسة حق الشفعة والحصول هو نفسه على الاسهم غير المكتتب بها خلال سنتين من توفر تلك الاسهم.

بناءا عليه ، فلا مجال لاي مساهم في الشركة القابضة ان يحل محلها في الاككتاب باي سهم من الاسهم التي تخلّت عن الاككتاب بها للأسباب المشار اليها اعلاه.

اما الشق الثاني من السؤال وهو ضرورة اتاحة الفرصة لمن يرغب من مساهمي الشركة القابضة لتملك وتحويل ثمن الاسهم من بلد الشركة القابضة وليس من مساهم اخر يقيم في قطر فان الفقرة السابقة تجيب على هذا التساؤل ايضا.

وبعد النقاش اكّد المساهم الدكتور محمد صالح جابر على ان كل ما يسعى اليه هو محاولة تحقيق العدالة والحصول على بعض التعويض من الشركة القطرية العامة عن الاسهم التي لم تكتتبها الشركة القابضة بدل حق الاككتاب حتى وان كان غير معمول به في الجزائر ، لا سيما بان القيمة الدفترية للسهم وصلت الى حوالي 14 الف دينار جزائري مقابل 10 الف دينار جزائري كقيمة اسمية للسهم. ورد السيد غسان ضمرة بانه سيبحث هذا الامر مع ادارة الشركة وسيقوم باشعار السائل بما يتوصل اليه من ردود مع الاخذ بعين الاعتبار اسعار صرف العملة الجزائرية مقابل الدولار الامريكي منذ عام 2009 حتى تاريخه.

كما تساءل المساهم خالد الغانم عن سبب عدم توزيع ارباح عن عام 2015 علما بان ميزانية العام الماضي اظهرت وجود حوالي 8 ملايين دينار وزع منها ارباح بنسبة 5 % من راس مال الشركة فاين ذهبت باقي السيولة ؟

وقد اوضح السيد غسان ضمرة ، بوجود نقد في بيان المركز المالي للشركة في العام الماضي يقدر بحوالي 7 ملايين دينار وان هناك موجودات مالية ضخمة في الشركة وان الارباح توزع من رصيد الارباح المحققة وليس من رصيد النقدية ، فالنقد لا علاقة له بالتوزيع.

كما تساءل المساهم خالد الغانم عن الجدوى من شراء قطعة ارض من قبل شركة التطوير العقاري؟؟

فاجاب السيد جمال ابو نحل - عضو مجلس الادارة السابق ؛ بانه كان هناك اجتماع وتوصية من قبل مجلس الادارة السابق بشراء قطعة الارض من احد البنوك بمبلغ 1,750,000 دينار وان هناك احتمال بتحقيق ربح كبير فيما لو تم بيع قطعة الارض لولا اصرار دائرة الاراضي والمساحة على استيفاء رسوم تسجيلها على اساس تقييم الارض بحوالي 3 ملايين دينار وليس على اساس سعرها الحقيقي .



واخيراً ؛ اضاف السيد غسان ضمرة بان جوهر عمل لجنة الادارة هو تسيير اعمال الشركة وعدم الاخذ بأية اجراءات تمس الامور الجوهرية وانه لن يقوم بعمل اية تسويات لأية ذمة كانت وانه سيعمل على التواصل مع شركة الوساطة وشركة التطوير العقاري حفاظا على حقوق المساهمين.

وفي الختام اعلن السيد غسان ضمرة - رئيس لجنة الادارة اغلاق باب النقاش وتمت المصادقة بالاجماع على :

- أ- كل ما ورد في تقرير مجلس الادارة والخطة المستقبلية للعام القادم.
- ب- الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر للسنة المالية 2015 وعلى جميع الاحتياطات والمخصصات الواردة فيهما.

خامساً: تعيين او اعادة تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2016.
تم إعادة انتخاب السادة المهنيون العرب لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية 2016 وتفويض لجنة ادارة الشركة بتحديد اتعابهم.

سادساً: اية امور اخرى تقترح الهيئة العامة ادراجها على جدول الاعمال.
تقدم مساهمون يمتلكون اكثر من 10% من راس مال الشركة بطلب ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة السابق في حدود ما يسمح به القانون ، وتمت المصادقة على ذلك بالاجماع، و اضاف السيد سائد الشريدة مندوب مراقب عام الشركات ان هذا الاجراء مرهون بنتائج القضايا مقامة حالياً على اعضاء مجلس الادارة السابقين.

ولما لم يعد هناك أية أمور أخرى على جدول الأعمال، أعلن السيد سائد الشريدة - مندوب مراقب عام الشركات اختتام اعمال اجتماع الهيئة العامة وتقدم السيد غسان ضمرة - رئيس الجلسة بتوجيه الشكر للسادة الحضور.

رئيس الجلسة
غسان ضمرة

مندوب مراقب عام الشركات
سائد الشريدة

كاتب الجلسة
سامي عباد